

## آثار مدمرة تنتظر اقتصاد سوريا مع بدء تنفيذ قانون قيصر

### ترجيح ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والمزيد من انهيار الليرة

تباينت تحليلات خبراء الاقتصاد حول تأثير قانون قيصر الأميركي الذي دخل حيز التنفيذ الأربعاء، على الاقتصاد السوري المشلول أصلاً رغم إجماعهم على أنه سيفاقم معاناة المواطنين بشكل أكثر مما هو متوقع لاسيما في ظل تضائل هامش تحرك النظام السوري لانتشال البلاد من أزمتها المالية التي تتقاذفها أمواج الاضطرابات منذ 2011.

دمشق - يشكل دخول قانون العقوبات الأميركي الجديد المعروف باسم "قيصر" حيز التنفيذ الأربعاء آخر خطوات الولايات المتحدة في معركتها الاقتصادية على النظام السوري المتهم بارتكاب انتهاكات واسعة خلال تسع سنوات من الحرب.

وقبل أول تحرك من دمشق لتفادي الأسوأ، رفع مصرف سوريا المركزي سعر صرف الليرة الرسمي مقابل الدولار من 700 إلى 1250 ليرة.

ويقول محللون إنه إذا كانت العقوبات الجديدة، وهي الأكثر قساوة على سوريا ستفاقم سوء الاقتصاد المنهك أساساً، فإن المواطنين سيكوتون أولى الضحايا. وليست العقوبات جديدة على البلاد، فقد عرقلت الإجراءات الأميركية والأوروبية منذ سنوات قدراتها الاقتصادية، بعدما طالت شركات ورجال أعمال وقطاعات مختلفة.

لكن القانون الجديد يوسع دائرة الاستهداف لتطال أزرعه أيضاً، عدا عن مسؤولين سوريين، كل شخص أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا. ويشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز.

ومن دون استثمارات ودعم خارجي، ستعاني دمشق، التي نددت بالقانون وقالت إنه سيفاقم معاناة المدنيين في ظل اقتصاد مستنزف، لإطلاق إعادة الإعمار. ويرى محللون أن الخشية من القانون، حتى قبل أسبوعين من تنفيذه، ساهمت إلى حد كبير في الانهيار التاريخي لليرة، التي تخطى سعر صرفها خلال أيام قليلة عتبة الثلاثة آلاف مقابل الدولار في السوق الموازية.

وستفاقم العقوبات، وفق ديهنيرت، "علل" الاقتصاد واللاسف سيكون التسبب أكثر من سيعاني" وسيترفع معدل السوريين تحت خط الفقر. ويعيش أكثر من 80 في المئة من السوريين تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل 133 في المئة منذ مايو



والإعمار والطاقة والبنى التحتية ستتناثر بشكل خاص. وتشترط إدارة الرئيس دونالد ترامب لرفع العقوبات، وفق القانون، إجراءات عدة بينها محاسبة مرتكبي الجرائم الحرب ووقف قصف المدنيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين.

ويرى ديهنيرت أن القانون "عُدّ ظاهرياً آخر محاولة في جهود الولايات المتحدة لفرض تسوية سياسية والإطاحة ببشار الأسد".

إلا أنه يشرح في الوقت ذاته أن ذلك "لن يحدث في أي وقت قريب، لكون موقع الأسد حالياً مضموناً"، فهو يحظى بدعم إيران وروسيا وسيسيطر بفضلها على أكثر من 70 في المئة من مساحة البلاد. وبالنتيجة، سيكتفي القانون بـ"عرقلة قدرة النظام وأزمته على الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي ستوفرها عملية إعادة الإعمار" المكلفة.

ورجح ديهنيرت أن تنجح واشنطن إلى حد ما في مساعيها، فقد صُممت العقوبات لإبقاء نظام الأسد منبؤداً، وسيكون تهديدها باتخاذ خطوات عقابية كافية لإخافة غالبية تدفقات الاستثمارات الخارجية.

وتستهدف العقوبات نفوذ إيران وروسيا في سوريا، في وقت تسعى الدولتان لتعزيز حضورهما في الاقتصاد وعلى قدر آمال واشنطن نظراً لخبرة موسكو وطهران في الانكشاف على عقوبات قد اعتادتاً عليها.

ولا يستبعد ديهنيرت أن يكون للإجراءات تأثير عكسي، إذ عبر إبعاد حركة الاستثمارات التقليدية، تقلل الولايات المتحدة من التنافس على فرص الاستثمار في سباق تتفوق فيه روسيا وإيران أساساً. ومن المتوقع أن تحد أيضاً من اندفاعه الإصدارات المرتقبة للاستثمار في إعادة

### اقتصاد مشلول وعملة منهارة بلا قيمة

دولية ومحلية خسائره بنصف تريليون دولار. ولكن المركز السوري لبحوث الدراسات نشرت أواخر مايو الماضي، قدر خسائر الاقتصاد منذ بدء الحرب عام 2011 وحتى مطلع هذا العام، 530 مليار دولار، ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. كما ارتفع الدين العام للبلاد ليتجاوز 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقرب معدل البطالة من 50 في المئة قياساً بنحو 15 في المئة في 2010.

المنتجات الزراعية عبر سوريا إلى الدول العربية ستصبح محدودة. ويستنتج الباحث في مجموعة الأزمات الدولية هيكو ويهان أن القيام بأعمال تجارية مع سوريا "سيصبح أكثر صعوبة وخطورة، وبالتالي فإن احتمال أن يدخل أي شخص أموالاً للاستثمار أو لأعمال تجارية سيراوَج وقد لا يكون ممكناً". وعلى مدى تسع سنوات من الأزمة، تعرض الاقتصاد السوري لتدمير واسع، وقبل تطبيق القانون، قدرت مؤسسات

إعمار سوريا بعد انفتاح دبلوماسي مؤخرًا. أما لبنان، البلد الذي لطالما شكّل رئة سوريا خلال الحرب وممرًا للضائع ومخزناً لرؤوس أموال رجال أعمالها، فقد يشهد تدهوراً أكبر في اقتصاده النهار أساساً إذا لم تستتفه العقوبات. ويرجح أن تنعكس العقوبات، وفق ديهنيرت، على عمل شركات البناء اللبنانية في السوق السورية وشركات النقل، عدا عن أن قدرة لبنان على تصدير

## الرباط تستعد لإطلاق صندوق استثماري لدعم التنمية المستدامة

وتعول الحكومة على مواصلة الاستقرار الاجتماعي عبر القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحفاظ على فرص العمل مع تعزيز آليات الدعم الاجتماعي لصالح الفئات الهشة والمتضررة. وشددت وزارة الاقتصاد على ضرورة تحفيز الطلب عبر تشجيع الاستهلاك والحرص على استقرار الاستثمار العام وتوطيد من خلال آليات مبتكرة، لكونه أداة محورية ولتأثيره المضاعف على النمو، مع الحرص على تديريه بطرق فعالة لتشجيع المنتجات المحلية والحد من الواردات.



وفي مسعى لمعاودة جهود الحكومة، خفض بنك المغرب المركزي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى 1.5 في المئة، وهو ثاني خفض هذا العام، بعد أن قرر في منتصف مارس الماضي خفضه بواقع 25 نقطة أساس ليصبح عند اثنين في المئة. وقال البنك المركزي في بيان إن "هذا الإجراء سيساهم إلى جانب الخطوات التي اتخذتها الحكومة، في التخفيف من حدة تداعيات جائحة كورونا، ودعم الاقتصاد المحلي".

للبيضات الأجنبية على الاستثمار في وحدات محلية لصناعة نفس المنتجات. وقال إن "الخروج من الحجر الصحي يقتضي دعم نسيج المشاريع وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد وتمكين النشاط الاقتصادي من استرجاع عافيته". يأتي ذلك بينما دعا حزب الأمانة والمعاصرة المعارض، إلى إنشاء صندوق خاص بالتنمية الصناعية تكون مهمته مواكبة الشركات العاملة بالقطاع لاسترجاع إيقاعها الإنتاجي لما قبل الأزمة وتطوير التكنولوجيا المعتمدة وتنسجج الإدماج القطاعي ورفع التنافسية.

وبحسب مقترح الحزب، يجب أن يستهدف الصندوق في المقام الأول الصناعات المحلية التي بإمكانها أن تساعد بسرعة في تحقيق إدماج قطاعي قوي، وكذلك الصناعات الموجهة للاستهلاك الداخلي والتي تعطي قيمة مضافة وتقلص الحاجة إلى الاستيراد، بما سيخفف العجز التجاري. في المقابل، دعا نواب العدالة والتنمية إلى إنشاء صندوق استثماري بمساهمة كل من الدولة وبعض المؤسسات الحكومية. كما طالبوا بإنشاء بنك متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً لأنها ستعاني من مشاكل اقتصادية مرتبطة بتآكل رأس المال والموارد الذاتية بسبب وطأة الديون المتركمة جراء الأزمة الصحية.

وغيرها من الصناديق وبمشاركة القطاع الخاص لإحداث صندوق استثماري لما بعد كورونا. ويتوقع أن تدخل هذه الصناديق في شراكة مع بعض المنظمات المالية الدولية المتخصصة في التمويل، مثل شركة التمويل الدولية أو البنك الأوروبي للاستثمار، من خلال المساهمة في رأس المال لتقديم الدعم لرأس المال هذه الشركات وتمويل الاستثمار العام. واقترح البرلمان لحسن حداد إحداث صندوق لتشجيع المستثمرين



محرك أساسي لدواليب الاقتصاد

انطلاقة" لدعم مشروعات الشباب. وكانت إيرادات الصندوق الخاص بكورونا قد بلغت حتى مايو الماضي ما مجموعه 33 مليار درهم (3.42 مليار دولار) بينما بلغت نفقاته نحو 15 مليار درهم (1.55 مليار دولار)، حيث نجح الصندوق في توفير السيولة المالية لمواجهة التداعيات الصحية والاجتماعية. وهناك مقترحات بتوجيه صندوق الحسن الثاني للتنمية وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي

واقتراح الاتحاد العام للمقاولات والمهن، الذي يضم في عضويته شركات ومهنيين من مختلف القطاعات، إنشاء الصندوق برأسمال يبلغ مليار درهم (100 مليون دولار). وتتمحور مهمة هذا الكيان الجديد حول الاستثمار في الشركات الصغيرة جداً في القطاع الإنتاجي، التي تعاني من نقص الأصول، وبالتالي غير مؤهلة للحصول على تمويل مصرفي. ويرى خبراء الاتحاد أن استثمارات هذا الصندوق يجب أن تتم على مرحلة تمتد إلى خمس سنوات كحد أقصى لدعم استدامة النشاط والعودة إلى مسار النمو. ويؤكد العثماني أن الصندوق الاستثماري سيعزز خطة إنعاش الاقتصاد المحلي، التي ستتضمن في جزء منها مواصلة الدعم والمواكبة الضرورية لفائدة مختلف أصناف الشركات المتضررة وخصوصاً الصغرى والمتوسطة. كما سيتم توفير آليات ضمان لفائدة المؤسسات وشركات القطاع العام، التي تضررت من جراء الجائحة، وإعطاء ديناميكية جديدة لـ"برنامج

كشفت الحكومة المغربية عن قرب إنشاء صندوق استثماري لما بعد الوباء هدفه المساعدة على تنشيط الاقتصاد ودعم سوق العمل على غرار الصندوق المتعلق بمواجهة تداعيات كورونا، الذي أطلقه العاهل المغربي الملك محمد السادس مع بداية الأزمة.

### محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلن المغرب أنه يصد النظر في مقترح لإطلاق كيان سيقدم دعماً للشركات، التي دخلت في ركود بسبب أزمة جائحة كورونا لمساعدتها على تحقيق "الإقلاع الاقتصادي" تدريجياً.

وتسعى الحكومة إلى إعادة تحريك دواليب الاقتصاد عبر دعم الشركات المتضررة، خاصة في القطاعات الاستراتيجية، لاسيما من خلال آليات الضمان وإقرار دعم خاص لبعض القطاعات المتضررة كالسياحة والأنشطة المرتبطة بها. وقال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إن "الصندوق يهدف إلى توفير بيئة ملائمة للإقلاع الاقتصادي بتسريع الإصلاحات المتعلقة بإدماج الاقتصاد غير المهيكل في الدورة الرسمية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الإدارة وتثبيت اللامركزية". ومن المنتظر أن يبت في تمويل الصندوق وآليات اشتغاله خلال الفترة القليلة المقبلة ضمن الخطوط العريضة لقانون المالية التعديلي.